

معارض الآثار المردود الثقافي والاقتصادي

الآثار ذاكرة الأمة الجماعية

- تُعد الآثار بمثابة التاريخ الحي لكل أمة، وهي تُشكل مداد الذاكرة الجماعية لها.
- ومن المعروف أن التوعية بأهمية وقيمة الآثار في مجتمعاتنا العربية من أهم القضايا التي تشغل المتخصصين في علم الآثار.

غياب الوعي الأثري

- يُعد غياب الوعي الأثري مشكلة رئيسية لكافة مجالات العمل الأثري.
- وتعاني بلداننا من قلة الوعي بقيمة وأهمية الآثار. في الوقت الذي تزخر فيه بموروث أثري هائل ومتنوع ومن مختلف العصور.
- ولعل ذلك يُشكل عائقاً كبيراً في كافة مجالات العمل الأثري بداية من مرحلة التنقيب والبحث عن الآثار ثم ترميمها وصيانتها وإعادة توظيف الأثر، إما عن طريق تهيئة المواقع الأثرية للزيارة أو عرض المقتنيات في المتاحف.

استثمار الآثار ضرورة

- لا يُعد الكشف عن الآثار هو نهاية المطاف بالنسبة للعمل الأثري
- إنما يشكل بدايته، فالأثر المكتشف بمنزلة المولود الجديد، يحتاج إلى كثير من الجهد لرعايته، وذلك بصيانتته وترميمه وتسجيله وتوثيقه والتعريف به.
- إضافة إلى استثماره ثقافياً واقتصادياً.
- وتُعد إقامة معارض الآثار أحد الوسائل الرئيسة للقيام بهذه المهام.

تصنيف معارض الآثار

أولاً- معارض الآثار من حيث مكان عرضها

١. معارض داخلية، تُقام داخل الوطن الذي اكتُشف فيه الأثر.
٢. معارض خارجية، تُقام خارج الوطن الذي اكتُشف فيه الأثر.
٣. معارض الآثار إما أن تكون معارض ثابتة أو معارض جواله أي تنتقل من مكان لآخر وفق خطة معدة.

ثانياً- معارض الآثار من حيث تأريخ الآثار المعروضة

١. آثار عصر أو فترة زمنية (معرض عن آثار ما قبل التاريخ)
٢. مرحلة حضارية (معرض عن آثار الممالك العربية القديمة)
٣. آثار ملك (شخصية لها دور كبير في تاريخ أوطانها: مثلاً آثار الملك عبد العزيز)
٤. أسرة ملكية
٥. آثار حدث تاريخي محدد وهام في تاريخ الوطن
٦. تصنيف معارض الآثار

ثالثاً- معارض الآثار من حيث مكان الكشف عن المعروض من الآثار

١. آثار موقع أثري محدد (معرض عن آثار موقع دادان الخريبة)
٢. آثار منطقة إدارية أو محافظة (معرض عن آثار منطقة الرياض، أو محافظة العلا)
٣. آثار وطن (دولة) (معرض روائع آثار المملكة)
٤. آثار إقليم (مجموعة دول) مثل معرض آثار دول الخليج

رابعاً- معارض الآثار من حيث نوعية المعروض من الآثار

١. الأدوات الحجرية
٢. الفخار
٣. النسيج
٤. الصناعات المعدنية
٥. المخطوطات

٦. الكتابات

٧. الحلي وأدوات الزينة

٨. المصنوعات التقليدية

٩. الفنون

أماكن إقامة معارض الآثار

١. المتاحف

٢. المواقع الأثرية المهيئة سياحياً

٣. الجامعات

٤. المراكز الثقافية الكبرى

٥. القصور التاريخية التي تحولت إلى مزارات سياحية

٦. على هامش المؤتمرات ذات الصلة

نماذج لمعارض الآثار التي أقامتها الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني

معرض روائع آثار المملكة، والذي يضم ٣٢٠ قطعة أثرية تعرض للمرة الأولى خارج المملكة

وتغطي قطع المعرض الفترة التي تمتد من العصر الحجري القديم وحتى عصر النهضة السعودي.

حقق نجاحاً كبيراً وأسهم بدور كبير في إبراز العمق الحضاري والتاريخي للمملكة.





١. وليس أدل على أهمية ما حققه هذا المعرض من مردود ثقافي واقتصادي من ذلك الإقبال الكبير، في المحطات العشر التي مر بها المعرض.

٢. زار المعرض ملايين الزائرين، اطلعوا على قطع أثرية تعكس ما تتميز به المملكة من بعد حضاري عريق.

معرض الآثار المستعادة

١. مشروع الهيئة لاستعادة الآثار الوطنية من الداخل والخارج.
٢. استعادة آلاف القطع الأثرية من الداخل والخارج.
٣. وظهرت نتائج ذلك المشروع من خلال إقامة معرض للآثار المستعادة.
٤. العدد الكبير للزوار حوالي ٦٠٠ : ٨٠٠ زائر يومياً

المعرض الدوري المشترك لآثار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

١. عقدت الدورة الثانية في مركز الملك عبد العزيز التاريخي في الرياض.
٢. أُقيم المعرض تحت عنوان "وحدة حضارية وتنوع ثقافي" وتضمن المعرض، نحو ٧٠٠ قطعة أثرية نادرة تمثل حضارات دول المجلس بواقع ١٠٠ إلى ١٢٠ قطعة لكل دولة.
٣. القيمة النوعية للمعرض في الجمع بين معروضات أثرية من أكثر من دولة.

المرود الاقتصادي لمعارض الآثار

لمعارض الآثار سواء كانت داخلية أو خارجية فائدة اقتصادية وثقافية وتعليمية كبيرة تعود على الدولة صاحبة الآثار، وعلى الدول التي تُنظم هذه المعارض فيها في حالة المعارض الخارجية. ويمكن جني الكثير من العائدات الاقتصادية التي تصب في مصلحة الاقتصاد الوطني. وهناك فوائد اقتصادية كبيرة لإقامة معارض الآثار يمكن تلخيصها في الأمور التالية:

١. التوظيف: يمكن من خلال اتباع سياسة إقامة معارض للآثار خلق وظائف دائمة، ومؤقتة في مجال إعداد وتنظيم وإدارة فعاليات هذه المعارض، والخدمات المصاحبة لها. وتعتمد الكثير من الدول ذات التراث الحضاري الكبير على هذا القطاع في توفير فرص وظيفية لمواطنيها.
٢. زيادة الاستثمارات في إقامة معارض الآثار، والتي تتضمن إنشاء مراكز، ومرافق، وشركات إدارة، وشركات تنظيم الفعاليات. وبالتالي زيادة الفرص الوظيفية للمواطن.
٣. إبراز الفرص الاستثمارية في الوجهة المقام فيها المعرض.
٤. مصروفات الزوار لمعارض الآثار والخدمات السياحية (إنفاق زوار المعارض في المطاعم، والمقاهي، والتسوق والمواصلات والاتصالات وغيرها).
٥. إيرادات الجهات المالكة والمنظمة للمعارض (مثل: الرعايات، رسوم الزيارة، بيع حقوق إعلامية، بيع الهدايا).
٦. مبيعات المزارعين والمصانع وموردي الخدمات.

المرود الثقافي: المرافق والمنظمين

١. إتاحة الفرصة لبعض العاملين المتخصصين مرافقة المعارض سواء الداخلية أو الخارجية، يُساعد على صقل مهاراتهم ومعارفهم والاطلاع على الخبرات والتجارب الدولية في مجالات العرض للمتحف الأثرية.
٢. ويجب هنا أن يكون الاختيار بعناية ووفق ضوابط ومعايير (التخصص العلمي - تحمل المسؤولية - الانتماء)

المردود الثقافي: الآثار المعروضة

١. تسويق المنتجات الثقافية (الآثار): التعريف بها واستثمارها، يساعد على تسويق الأثر كمنتج ثقافي هام، وزيادة الأنشطة الدعائية.
٢. يُعد عرض القطع الأثرية أحد وسائل الإعلان عن ملكية الأثر إلى جانب وسائل التوثيق الأخرى.
٣. فضلاً عن صيانتها وترميمها لتصبح صالحة للعرض.

المردود الثقافي: تنشيط دور المتاحف

١. إن المتاحف ظاهرة عالمية طورتها الشعوب لمصلحتها ومن أجلها.
٢. فالمتاحف أصبحت بمثابة مراكز إشعاع ثقافي، وجزء رئيس مما يُعرف بالقوة الناعمة، وذلك عن طريق معروضاتها ومقتنياتها التي تستطيع إيقاظ روح التطوع والتساؤل والبحث عند المواطنين، وتجعلهم لا يقبلون أمور الحياة إلا بعد دراسة وفهم واستكشاف وتقصي.
٣. كما أن المتاحف هي معاهد شعبية عليا لتنمية الذوق الرفيع.

المردود الثقافي: تنشيط دور المتاحف

١. يمكن لكافة متاحف المملكة أن تساهم بدور فعال في إقامة معارض للآثار بما يساعد على نشر الوعي الأثري من ناحية، واستثماره اقتصادياً من ناحية أخرى.
٢. يؤدي ذلك إلى تنشيط دور المتاحف، ويجعلها أكثر حيوية وتفاعل مع المجتمع.
٣. إشعار الزائر للمتحف بوجود معروضات جديدة كلما جاء لزيارته.

المردود الثقافي: العملية التعليمية

١. تساعد معارض الآثار على نشر الوعي الأثري بين الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة.

٢. ونوصي في هذا المجال إدخال البرامج التعليمية المناسبة، لكي يتعلم الطلاب شيئاً مناسباً عن الآثار ضمن مقررات التاريخ والتربية الوطنية.
٣. وينبغي أن تضاف إلى ذلك إعداد وتنشيط بعض الرحلات التي تنظمها المدرسة، إلى معارض الآثار التي يمكن إقامتها في كل متاحف المملكة.
٤. المعارض الأثرية الجديدة تمثل موضوعات ومشروعات بحثية أكاديمية.

المردود الثقافي: التغطية الإعلامية

إن ما يصاحب معارض الآثار من تغطية إعلامية له مردود ثقافي كبير وذلك من خلال الوسائل التالية:

١. الموقع الإلكتروني للمعرض
٢. المطبوعات والإصدارات المصاحبة للمعرض
٣. التقارير التليفزيونية والإذاعية
٤. المقالات الصحفية

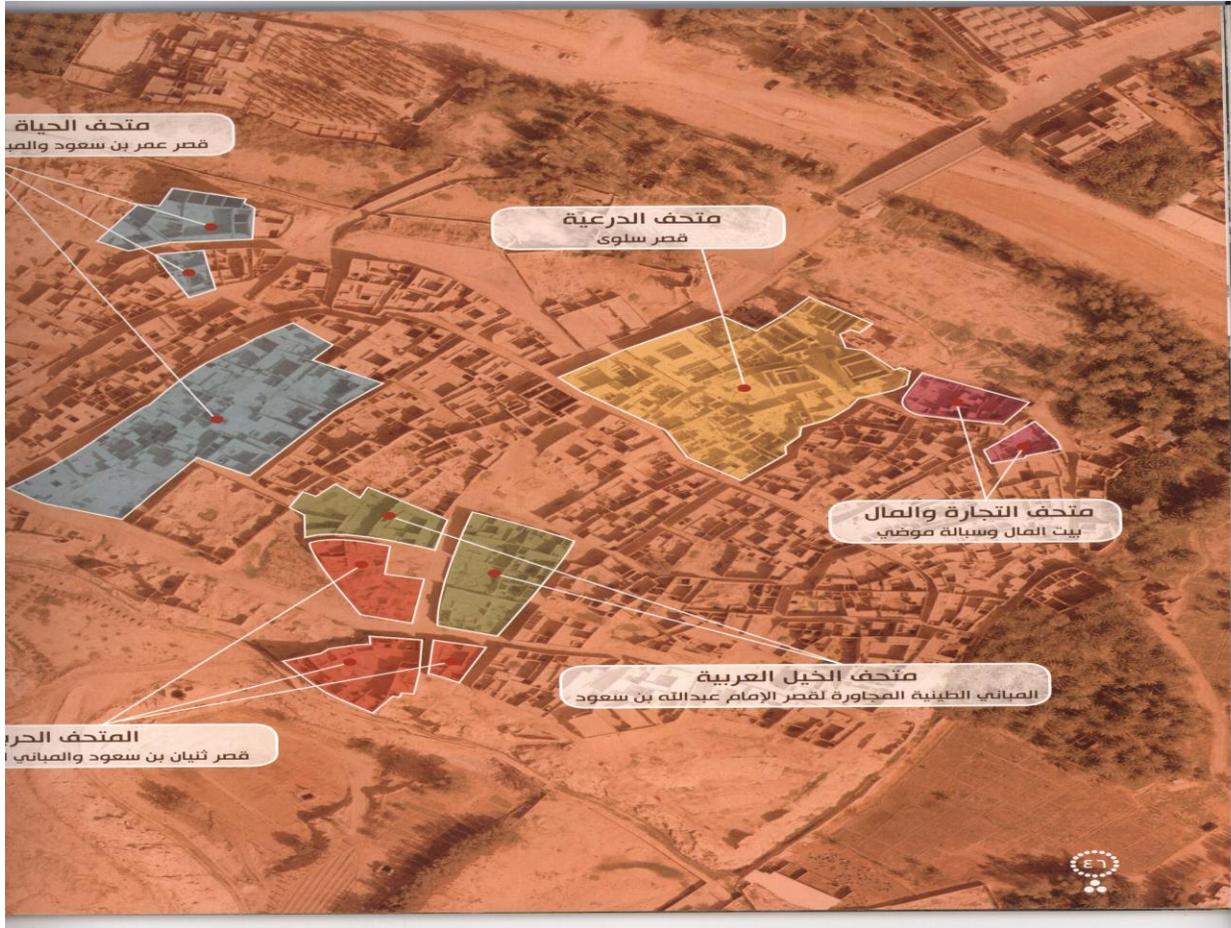
المردود الثقافي: جزء من حوار الحضارات

١. لمعارض الآثار دور هام في التبادل الثقافي والمعرفي بين أفراد المجتمع من ناحية، وبين الدول بعضها البعض من ناحية أخرى، وما لذلك من أثر فعال في ما يُعرف بالقوة الناعمة للشعوب والحضارات.
٢. كما تُعتبر معارض الآثار الخارجية جزء رئيس من حوار الحضارات بين شعوب العالم.

وختاماً

يجب التأكيد على أهمية الاستمرار في إقامة معارض الآثار سواء في الداخل أو الخارج باعتبارها وجه جميل تطل به المملكة صاحبة التراث والحضارة على العالم كله.

فكل أثر يحمل معه رسائل مميزة يبتها في عقول وقلوب ناظره.



دور المنظمات الدولية في الحفاظ علي التراث

في بداية الأمر كان الحفاظ علي التراث فردياً عن طريق كل دولة علي حده علي سبيل المثال:-

- ١٨٦٣ م بريطانيا اصدرت قوانين لحماية التراث الحضاري
- ١٨٦٦ م السويد
- ١٨٧٣ م الدنمارك
- ١٩٦٦ م امريكا أصدرت قانون حماية المباني التاريخية.

المواثيق والقوانين الدولية

كان من نتيجة الدمار الذي لحق بالتراث والمباني التاريخية والاثريّة والحضارية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، ان أهتمت منظمة الأمم المتحدة باصدار القوانين والمواثيق الدولية لحماية التراث.

UNESCO منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة(اليونسكو).

امثلة للمواثيق الدولية التي اصدرها اليونسكو:-

١. اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حال النزاع المسلح, التي صدرت في المؤتمر الدولي الحكومي في لاهاي

(مايو ١٩٥٤م).

٢. التوصيات الصادرة من اليونسكو وهي خاصة بالنظم الدولية الواجب تطبيقها في الحفريات الأثرية، وتشمل وضع المواقع الأثرية في قائمة التراث الثقافي العالمي، وقد صدرت في نيودلهي (١٩٥٦م).
٣. توصية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع تصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، والصادرة في باريس (١٩٦٤م).
٤. إعلان اليونسكو ١٩٦٦م والقاضي بتأسيس تعاون دولي – **International Co- operation** من أجل تقديم الخدمات الفنية وتبادل الخبرات في مجال إدارة التراث الثقافي، وذلك بقيام المؤتمرات وحلقات النقاشات (السمنارات) والحلقات الدراسية على المستوى الإقليمي والدولي.
٥. الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، الصادرة في باريس (١٩٧٢م).
٦. توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني (المؤتمر العام – باريس ١٩٧٢م).
٧. توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية (المؤتمر العام ، بنبروي ١٩٧٦م).
٨. توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة، والصادرة في نيروي (١٩٧٦م).
٩. توصية بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة، والصادرة في باريس (١٩٧٨م).

أصدرت منظمة **ICOMOS** الأكموس (المجلس الدولي للمعالم والمواقع ICOMOS- International Council on Monuments and Sites) ميثاق حماية التراث الأثري وإدارته ويعد من أهم الوثائق الدولية ويتكون من ٩ بنود أساسية هي:-

١. الأول: يشتمل على تعريف التراث الأثري.
٢. الثاني: يتناول سياسات الحماية المتكاملة.

٣. الثالث: يشمل التشريعات والقوانين.
٤. الرابع: يتناول موضوع المسح الأثري.
٥. الخامس: يتناول موضوعات البحث الأثري.
٦. السادس: يتناول صيانة التراث والمحافظة عليه.
٧. السابع: تضمن عرضاً للتراث الأثري وللمعلومات .
٨. الثامن: تناول المؤهلات العلمية.
٩. التاسع: يتناول موضوع التعاون الدولي .

معايير اختيار مواقع التراث العالمية

تعريف مواقع تراث عالمية-- هي معالم تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجها ضمن برنامج مواقع التراث الدولية التي تديره اليونسكو. هذه المعالم قد تكون طبيعية، كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان، كالبنائيات والمدن.

انطلق هذا البرنامج عن طريق اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والذي تُبني خلال المؤتمر العام لليونسكو والذي عقد في ١٦ نوفمبر ١٩٧٢ م. ومنذ توقيعها، فقد صادقت ١٨٠ دولة على هذه الاتفاقية. يهدف البرنامج إلى تصنيف وتسمية والحفاظ على المواقع ذات الأهمية الخاصة للجنس البشري، سواء كانت ثقافية أو طبيعية. ومن خلال هذه الاتفاقية، تحصل المواقع المدرجة في هذا البرنامج على مساعدات مالية تحت شروط معينة.

عدد مواقع التراث العالمية

بلغ عدد المواقع المدرجة في هذه القائمة حتى عام ٢٠٠٨، ٨٧٨ موقعا، منها ٦٧٩ موقعا ثقافيا و١٧٤ موقعا طبيعيا و٢٥ موقعا يدخل ضمن الصنفين، في ١٤٥ دولة من الدول الأعضاء. وترمز اليونسكو إلى كل موقع من هذه المواقع برقم خاص، ولكن مع تغيير نظام التقييم فقد يتم إعادة إدراج بعض المواقع ضمن تصنيف أكبر. ولذلك، فإن نظام التقييم الحالي وصل إلى ١١٠٠ بالرغم من أن عدد المواقع أقل من ذلك. حاليا، تحمل إيطاليا الرقم الأكبر في عدد المواقع التراثية وهو ٤٤ موقعا.

يعتبر كل موقع من مواقع التراث ملكا للدولة التي يقع ضمن حدودها، ولكنه يحصل على اهتمام من المجتمع الدولي للتأكد من الحفاظ عليه للأجيال القادمة. وتشارك جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية، والبالغ عددها ١٨٠ دولة، في حماية والحفاظ على هذه المواقع.

عملية الترشيح

ينبغي للبلد الراغب في ترشيح إحدى أثاره أو ممتلكاته أن يجرى أولا جرد لممتلكاته الثقافية والطبيعية الفريدة. وهو ما يُطلق عليه بالقائمة الأولية **Tentative List**، وهي عملية هامة جداً، لأن الدولة يجب أن لا ترشح الآثار التي لم تدرج على قائمتها الأولية. وبلي ذلك، اختيارها لإحدى الآثار من هذه القائمة ليوضع في ملف الترشيح. مركز التراث العالمي يقدم المشورة والمساعدة في إعداد هذا الملف.

عند هذه النقطة، يتم تقييم الملف من قبل المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية والاتحاد العالمي للحفاظ تلك الهيئات تقدم توصياتها إلى لجنة التراث العالمي. وتجتمع اللجنة مرة واحدة سنوياً لتحديد إمكانية تسجيل كل

الممتلكات المرشحة على قائمة التراث العالمي، وأحيانا ما يؤجل هذا القرار لطلب المزيد من المعلومات من البلد الذي رشح الموقع. وهناك عشرة معايير للاختيار—ويجب على الموقع المرشح أن يستوفي واحدا منها على الأقل لإدراجه على القائمة.

معايير الاختيار

المعايير الثقافية

أولاً: تمثل تحفة عبقرية خلاقة من صنع الإنسان.

ثانياً: تمثل إحدى القيم الإنسانية الهامة والمشاركة، لفترة من الزمن أو في المجال الثقافي للعالم، سواء في تطور الهندسة المعمارية أو التقنية، أو الفنون الأثرية، أو تخطيط المدن، أو تصميم المناظر الطبيعية.

ثالثاً: تمثل شهادة فريدة من نوعها أو على الأقل استثنائية لتقليد ثقافي لحضارة قائمة أو مندثرة.

رابعاً: أن تكون مثالا بارزا على نوعية من البناء، أو المعمار أو مثال تقني أو مخطط يوضح مرحلة هامة في تاريخ البشرية.

خامساً: أن يكون مثالا رائعا لممارسات الإنسان التقليدية، في استخدام الأراضي، أو مياه البحر بما يمثل ثقافة (أو ثقافات)، أو تفاعل إنساني مع البيئة وخصوصا عندما تصبح عرضة لتأثيرات لا رجعة فيها.

سادساً: أن تكون مرتبطة بشكل مباشرة أو ملموس بالأحداث أو التقاليد المعيشية، أو الأفكار، أو المعتقدات، أو الأعمال الفنية والأدبية ذات الأهمية العالمية الفائقة. (وترى اللجنة أن هذا المعيار يُفضل أن يكون استخدامه بالتزامن مع معايير أخرى).

المعايير الطبيعية

سابعاً: أن تحتوي ظاهر طبيعية فائقة أو مناطق ذات جمال طبيعي استثنائي"

ثامناً: أن تكون الأمثلة البارزة التي تمثل المراحل الرئيسية من تاريخ الأرض، بما في ذلك سجل الحياة، وكبير على ما يجري العمليات الجيولوجية في تطوير تضاريسه، أو ملامح شكل الأرض أو فيزيوغرافية كبيرة"

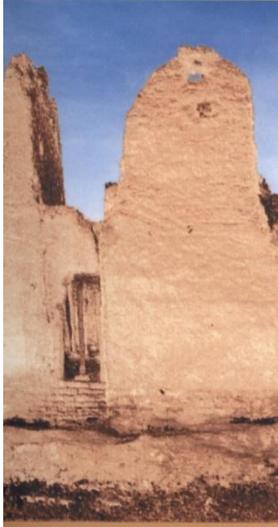
تاسعاً: أن تكون الأمثلة البارزة التي تمثل الظواهر البيئية والبيولوجية في عمليات التطور والتنمية في الأرض، والمياه العذبة، الساحلية والبحرية بالإضافة إلى النظم الإيكولوجية والمجتمعات المحلية من النباتات والحيوانات"

عاشراً: أن تحتوي على أهم وأكبر المحميات الطبيعية لحفظ التنوع البيولوجي بالموقع، بما في ذلك تلك التي تحتوي على الأنواع المهددة بالانقراض وذات قيمة عالمية فريدة من وجهة نظر العلم أو حماية البيئة.

قائمة المواقع التراثية بالسعودية

مدائن صالح

حي الطريف في الدرعية



اسم وطبيعة مشروع التطوير

”الطريف“ يُطلق على كامل التراث التاريخي والذي يشمل المعالم الأثرية والأنشطة والعروض التي تتناول التاريخ على اعتبار أن ”الطريف“ له خصوصية والتطوير والأهداف بما يُضفي عليه تميزاً محتوي.

مشاريع حي الطريف

(أ) التوثيق البصري والمساحي

ويشمل رفع مساحي للمباني المبانى، وتوثيق أثري للعناصر المبانى من آثار.

المفهوم المتحفى لتطوير حي الطريف

انطلاقاً من الهدف العام لبرنامج تطوير الدرعية التاريخية، فإنّ هدف التطوير لحي الطريف هو إبرازه كموقع تاريخي أثري متحفى، تتكامل فيه جوانب العرض ما بين الشواهد والآثار المعمارية إلى البيئة الطبيعية للحي فضلاً عن العروض التفاعلية والأنشطة الحية، ضمن أسس وضوابط تعنى بمفاهيم المحافظة والترميم، بصورة تمكّن الزائر من قراءة تاريخ الموقع ومعايشة الأحداث التي جرت عليه، واستشعار قيمته الأثرية والحضارية في إطار ثقافي ترويجي مشوّق.

وعليه، فسيتم العمل على تطوير الطريف من خلال تكامل العناصر التالية:

- الآثار القائمة المكتملة والآثار المرّممة والأطلال المُبقاة على ما هي عليه.
- المظاهر البيئية وكل ما له علاقة بالتراث الحضاري والطبيعي.
- العروض المتحفية في إطار الفهم التاريخي لحياة الأسرة السعودية الحاكمة والدولة السعودية في فترتها الأولى، وحياة الناس بعد عودة السكان للطريف.
- العروض الحية للحرف اليدوية، وتجربة الإقامة في بيوت تراثية.



دور المجتمع في حماية الآثار

موضوع خاص:

التجارة المشروعة والغير مشروعة للممتلكات الثقافية

إلى جانب التجارة القانونية الناشطة بالممتلكات الثقافية التي تسهم في نشر الوعي . تشهد ظاهرة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية نمواً متزايداً على الصعيد الدولي. وبات نهب الممتلكات الثقافية واستيرادها وتصديرها بطرق غير مشروعة من الممارسات الشائعة التي تطل في المقام الأول المواقع الأثرية والمباني الدينية والمؤسسات الثقافية والمتاحف كما تطل المجموعات العامة والخاصة في العالم أجمع.

أولاً - النشاط التشريعي

وقد أبرمت عدة معاهدات متعددة الأطراف من أجل مكافحة هذه الظاهرة بشكل أكثر فعالية:

١. اتفاقية لاهاي لحماية التراث الثقافي في حال نزاع مسلح (١٩٥٤)
٢. اتفاقية اليونسكو بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر و منع استيراد و تصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (١٩٧٠)
٣. اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة (١٩٩٥)

٤. اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه (٢٠٠١)

٥. اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي (٢٠٠٣)

٦. اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥)

ثانياً - العمل الدبلوماسي و"المساعي الحميدة"

١. ساهمت اليونسكو بنشاط على مدى سنوات عديدة في إعادة ورد الممتلكات الثقافية

٢. أنشأت لجنة دولية حكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة

الاستيلاء غير المشروع من أجل معالجة الحالات الاستثنائية التي لا تدخل عموماً في نطاق هذه المعاهدات الدولية.

٣. وأنشئ صندوق دولي لإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير

المشروع يمول بمساهمات طوعية تقدمها الدول والجهات المانحة من القطاع الخاص.

٤. وأعدت مجموعة مواد إعلامية عن رد الممتلكات الثقافية توضيحاً لهذه الإجراءات المعقدة.

ثالثاً - الأدوات العملية والأخلاقية

كما أعدت اليونسكو بعض الأدوات العملية والأخلاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع:

١. الاتجار بواسطة الإنترنت: في مواجهة تزايد المتاجرة غير المشروعة بالممتلكات الثقافية وإدراكاً

للمصعوبات التي تواجهها السلطات الوطنية في التغلب على هذه الظاهرة، أعدت اليونسكو بالتعاون مع

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمجلس الدولي للمتاحف وثيقة تسدي فيها المشورة إلى

دولها الأعضاء بشأن "التدابير الأساسية الواجب اتخاذها فيما يخص القطع الثقافية المعروضة للبيع على الإنترنت".

٢. جرد الممتلكات الثقافية: نموذج تحديد هوية القطع

٣. نموذج شهادة تصدير الممتلكات الثقافية المعد بالاشتراك بين اليونسكو ومنظمة الجمارك العالمية

قواعد البيانات:

١. قاعدة بيانات اليونسكو بشأن القوانين الخاصة بالتراث الثقافي

٢. قاعدة بيانات الأنتربول الخاصة بالأعمال الفنية المسروقة (بالإنجليزية)

٣. قاعدة بيانات الشرطة الإيطالية الخاصة بالممتلكات الثقافية الوطنية المسروقة (بالإيطالية)